الحكيـم: لا ننتظـر الشـكر علـى اسـتقالة عبـد المهـدي

بغداد / المدى

أكد عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، ان استقالة الدكتور عادل عبد المهدي من منصبه كنائب اول لرئيس الجمهورية جاءت استجابة للارادة الشعبية وتحفظات المرجعية الدينية الكريمة، مضيفا ان المجلس الاعلى لا يمكن ان يكون الا في صف الشعب وهو التزام لا رجعة فيه.

مجددا موقف المجلس الأعلى الداعم للحكومة في اية خطوة ايجابية فيها مصلحة الشعب العراقي وابداء التحفظ على أي خطوة سلبية تبدر منها، مبينا بان ذلك الدعم مستمر حتى وان كان المجلس الاعلى خارج التشكيلة الحكومية، معتبرا ان ذلك الموقف ثابت ولا يتغير.

ودعا الحكيم خلال الملتقى الثقافي الاسبوعي المسؤولين والسياسيين الى وحدة الصف والكلمة والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق طموحات الشعب عبر التسامي على الجراح والتنازل عن المصالح الحزبية والشخصية خدمة للعراقيين.

منتقدا استمرار نزيف الدم العراقي عبر استهداف الشخصيات والمسؤولين، داعيا الى ضرورة اتخاذ اجراءات وخطوات لازمة لحفظ دماء المواطنين والعمل على اشغال الوزارات الامنية بشخصيات ذات كفاءة ومؤمنة بالعراق الجديد.

واشار الى أهمية توقيع اتفاقية مشتركة مع الجارة تركيا لضمان حقوق العراق المائية كتلك التي بين سوريا وتركيا، مؤكدا ان العراق وتركيا تربطهما روابط تاريخية واقتصادية منذ امد طويل، داعيا الى الاعتماد على الدبلوماسية الفاعلة المصحوبة بعمل اللجان الفنية بعيدا عن المهاترات الاعلامية التي لا تقدم الحلول لاية اشكاليات مع دول الجوار.

الدكتور عادل عبد المهدي مشجعا ومتفهما للاستقالة

ورد الحكيم على المنتقدين والمشككين بجدية استقالة الدكتور عادل عبد المهدي القيادي في المجلس الاعلى والنائب الاول لرئيس الجمهورية، مؤكدا بان هذه الخطوة جاءت استجابة للارادة الشعبية وتحفظات المرجعية الدينية الكريمة، ولا يمكن للمجلس الاعلى الا ان يكون في صف الشعب وهو التزام لا رجعة فيه، مبينا بان المجلس الاعلى لا ينتظر الشكر على ذلك من احد.

منوها الى هؤلاء المشككين والمنتقدين بان عليهم ان يدعموا خطوة الدكتور عادل عبد المهدي بدلا من اطلاق التبريرات، مضيفا ان هذه الخطوة جادة وصادقة، ومن يسأل عن سبب تأخيرها فالجميع يعرف ان سفر رئيس الجمهورية وتكليف الدكتور عبد المهدي بمهامه حال دون تقديم الاستقالة في موعدها، مشيرا الى ان هؤلاء تناسوا تلك الاستقالات التي قدمت سابقا ورفضت بضغط من الكتل السياسية ورئيس الجمهورية بالذات وذلك للكفاءة التي يحملها الدكتور عادل عبد المهدي. مبينا انه ما ان حطت طائرة الرئيس جلال طالباني في مطار السليمانية حتى قدمت الاستقالة لمكتبه في بغداد، مضيفا بان الاعلان عن الاستقالة لم يتم الا بعد التأكد من وصولها لرئيس الجمهورية.

مشددا على ان استقالة الدكتور عادل عبد المهدي جاءت لتقدم درس من اجل ترشيق المناصب التي تدفع الى المزيد من الترهل، معلقا سماحته على تلك الاقاويل التي تريد ان تدحض مصداقية الخطوة، بان المجلس الاعلى حينما فاتح الدكتور عادل عبد المهدي عن موضوعة الاستقالة كان حينها مبادرا ومشجعا ومتفهما لها، مضيفا بانه ساهم في صياغة القرار.

وبخصوص التأويلات التي تحاول النيل من خطوة الاستقالة في انها جاءت نتيجة فتوى حرمت اخذ الرواتب من مناصب غير ضرورية، بيّن سماحته بأن الدكتور عادل عبد المهدي يشغل النائب الاول لرئيس الجمهورية، وهو منصب دستوري مهم وضروري.

كما انتقد الحكيم التعليقات حول انزعاج السيد عادل عبد المهدي من رئيس الجمهورية لعدم توقيع الاخير على احكام الاعدام، مبينا ان الجميع يعرف ومنذ سنوات ان الرئيس طالباني لا يوقع على تلك الاحكام لالتزامات شخصية مخولا نوابه للقيام بذلك.

وحول الرأي القائل ان خطوة المجلس الاعلى تأتي لتشجيع بعض الكتل السياسية على الانسحاب من الحكومة حتى يكون الدكتور عادل عبد المهدي بديلا لرئيس الوزراء، جدد السيد عمار الحكيم موقف المجلس الاعلى الداعم للحكومة في اية خطوة ايجابية فيها مصلحة الشعب العراقي وابداء التحفظ على أي خطوة سلبية، مؤكدا ان هذا الموقف ثابت ولا يتغير وليس له علاقة ببقاء المجلس الاعلى في الحكومة من عدمه.

التنازل عن المصالح الشخصية خدمة للمصلحة العامة

ودعا الحكيم المسؤولين والسياسيين الى الترفع عن صراعاتهم وتراشقهم الاعلامي الذي اصبح المواطن يدفع ضريبته وبات يعتقد ان هذه الصراعات هي السبب وراء تراجع الامن والخدمات.

مشددا على ضرورة التقارب والتنازل عن المصالح الشخصية لصالح مصلحة الشعب حتى ان تطلب الامر العض على الجراح حتى لو كانت موجودة، مبينا ان الشعب تحمل من المحن والالام ما يكفي وعلى الجميع العمل بروح الفريق واليد الواحدة من اجل تقديم الخدمة للمواطنين.

ضمان حقوق العراق المائية

من جانب اخر شدد رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي على ضرورة الاتفاق مع الجارة تركيا وتوقيع اتفاقية تضمن حصة العراق من المياه، خاصة ان فصل الصيف يشهد استهلاكا كبيرا مما يسبب نقصا في المياه، مؤكدا على ان العراق له علاقات ومصالح تاريخية مع الجارة تركيا، موضحا اهمية اعتماد الدبلوماسية الفاعلة مقرونة باللجان الفنية المتخصصة مع تجنب المهاترات الاعلامية التي لا تساعد على حل أية اشكالية مع دول الجوار.

وفيما يتعلق بالوضع الامني انتقد الحكيم التدهور الاخير في الامن وازدياد حالات استهداف المسؤولين بالكواتم بنفس الطريقة وذات المكان مما يؤشر وجود تقصير واضح في المنظومة الامنية.

داعيا الى اتخاذ الخطوات والاجراءات الضرورية للحفاظ على المكتسبات الامنية مبديا اسفه لاستشهاد السيد علي اللامي المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة مؤكدا على ضرورة عدم التساهل مع مسألة الحماية الشخصية للمسؤولين، مشيرا في الوقت ذاته الى نقد المواطنين لكثرة الحمايات غير المبررة، وتساؤلهم عن خروج شخصيات مهمة كالسيد علي اللامي بمفرده وبدون اصطحاب حماية له.

مشددا على ضرورة اخذ الحذر في اشغال المناصب الامنية خاصة بعد اعتقال منفذ جريمة استشهاد علي اللامي والذي تبين انه ضابط في مخابرات النظام الصدامي البائد، معتبرا ذلك رسالة تثير مخاوف حقيقية من وجود اختراقات داخل الاجهزة الامنية، معطيا مثالا على ما ذكر في وسائل الاعلام من اعتقال كبير الذباحين الذي نفذ عشرات الجرائم من القتل والذبح وهو يتقمص مهام شخصيات حكومية ويتواجد في اماكن حساسة، مضيفا بان ذلك يضع الجميع امام مسؤولية ملأ الشواغر الامنية وابعاد الملف الامني عن اية مماحكات سياسية، مؤكدا على ضرورة ووجوب اختيار الاكفأ لهذه المناصب.

المنطقة العربية تعيش معادلة سياسية جديدة

واشار الحكيم الى استمرار تأزم المشهد المحفوف بالغموض في بعض الدول العربية، مؤكدا ان ما يجري من تحديات واستمرار سفك الدماء وانتهاك الاعراض يمثل وصمة عار في جبين بعض الانظمة العربية الجائرة، مضيفا بانه عامل سيرفع من عزيمة الشعوب المغتصبة اراداتها والتواقة للحرية.

مشددا على ان استمرار نهج التعنت والتشبث بالسلطة لبعض الانظمة التي تواصل قمع شعوبها سيولد حروبا اهلية طاحنة خاصة اذا ما عمل هؤلاء الحكام على تمكين المتطرفين والقاعدة من شعوبهم من اجل مد فترة حكمهم لايام او اسابيع وهو ما سيزيدهم عزلة.

مؤكدا ضرورة الاستمرار في تطبيق الاصلاحات التي ترقى الى تحقيق طموحات الشعوب ولا بد للجميع ان يعرف ان المنطقة العربية تعيش اليوم معادلة سياسية جديدة ليس كتلك التي كانت سائدة سابقا.

مشددا في الوقت ذاته على اهمية وجود الحوار الوطني بين الانظمة والشعوب للوصول الى اعطاء الحريات الحقيقية وتكافؤ الفرص والعدل والانصاف، مشيرا الى ان تخصيص الدول الصناعية الثمانية مبلغ ٤٠ مليار دولار لدعم الديمقراطية في دول المنطقة انما هي رسالة واضحة للجميع للتعرف على طبيعة الصورة التي يراد ان تكون فيها.

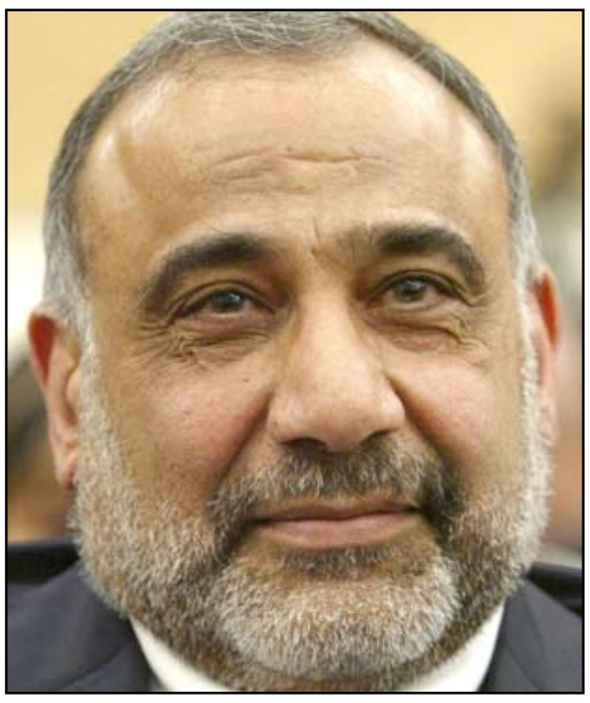

مـا بعد مهلـة المئة يـوم.. هـل سيتحسـن أداء الحكومة ؟

بغداد / المدى

قال مدونون عراقيون في مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة "فيسبوك" انهم سيعاودون التظاهر بعد المهلة التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي لتحسين اداء حكومته والتي ستنتهي بعد نحو أسبوع.

ونشر المدونون على صفحاتهم في "فيسبوك" دعوات للتظاهر بشكل مضاعف ضد وعود رئيس الحكومة نوري المالكي، وقال بعضهم إنها وعود "كاذبة".

ويرجح محللون ان يقوم المالكي باجراء تعديل وزاري او "ترشيق" في الوزارات في محاولة منه لامتصاص غضب السكان بعد مهلة المئة يوم.

وشهد العراق بعد تشكيل حكومته غير المكتملة باشهر قليلة، سلسلة من الاحتجاجات المطالبة باصلاحات وتوفير فرص للعاطلين في بلد يطفو على بحيرة من النفط.

وقال مدونون آخرون انهم سيطالبون في تظاهراتهم باسقاط حكومة المالكي، وهي دعوات يؤيدها الائتلاف الذي يقوده رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي الغريم الاساسي للمالكي.

والتظاهرات التي شهدها العراق تعد الاكبر منذ عام ٢٠٠٣، وتأتي بينما يستعد الجيش الاميركي الى انهاء تواجده في موعد يفترض- وفق اتفاق امني- ان يكون بنهاية العام الجاري.

ويقول معلقون في "فيسبوك" في صفحاتهم إن "مهلة المالكي" لم تحقق في ارض الواقع شيئا وهي مجرد "تخدير" للشعب العراقي.

وتقول وزارات عراقية عدة، ومنها الخدمية انها ضاعفت جولاتها التفقدية الميدانية، وهي جولات غالبا ما ترافقت مع تغطية اعلامية كبيرة.

وقام بعض الوزارات الخدمية، بتنفيذ مشاريع لاصلاح الطرقات ووقعت عقودا لبناء مساكن جديدة، كما قامت بتوزيع الوقود على المولدات الكهربائية الخاصة بالاحياء السكنية مجانا لسد النقص الكبير في الكهرباء.

ويحتاج العراق لاكثر من ١٥ ألف ميغاواط لتلبية ذروة الطلب في فصل الصيف بينما تتوقع وزارة الكهرباء ألا يزيد المعروض هذا الصيف عن سبعة الاف ميغاواط.

ولا يزال العراق يعاني نقصا شديدا في امدادات الكهرباء التي لا تكفي سوى لساعات قليلة في اليوم تصل الى ثماني ساعات، ويشكل هذا مصدرا رئيسيا للغضب الشعبي تجاه السلطات التي فشلت في التغلب على المشكلة رغم وفرة في الايرادات النفطية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات مقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ٣ - ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

ويتوقع مراقبون ان تتكرر الاضطرابات- التي رافقت تظاهرات في الجنوب في الصيف الماضي ضد نقص الكهرباء- في التظاهرات التي يتوقع ان تخرج بعد مهلة المئة يوم، في صيف تتجاوز فيه درجات الحرارة الـ٥٠.

وازمة الكهرباء اكثر الشعارات التي يرفعها المتظاهرون.

ويطالب المحتجون العراقيون بتوفير وظائف للعاطلين ورفع المرتبات الشهرية للموظفين، وتوفير الطاقة الكهربائية وسد النقص الحاصل في الغذاء ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية.

وكان المالكي اعلن في شباط/ فبراير الماضي انه سيقيم وسيعلن بعد ١٠٠ يوم من هذا التاريخ اخفاقات أو نجاحات كل وزير.

أزمة ميناء مبارك تفتح صفحة جديدة من الخلاف بين الجارين

بغداد / متابعة المدى

رغم ما يعلنه المسؤولون من جهود دبلوماسية لحل أزمة ميناء مبارك مع الكويت إلا ان الأزمة لا تزال مستمرة ولا توجد حلول في الأفق حتى الآن. ففي ظل هذه الأجواء الملبدة طالب سياسيون الحكومة العراقية بالإسراع باللجوء إلى المحاكم الدولية باعتبار ان المشروع الكويتي يعد تجاوزا على خط التالوك الذي سيحرم البلاد من ممره المائي العميق.

وكان السفير الكويتي في بغداد علي المؤمن أكد أن "بلاده اطلعت الوفد العراقي الذي زارها قبل أيام على الوثائق التي تشير إلى عدمٍ تأثير ميناء مبارك على الملاحة البحرية داخل المياه الإقليمية العراقية"، مشدداً على "الرغبة في الحفاظ على المصالح المشتركة بين الجانبين"، مقترحا "تقاسم الإدارة في خور عبد الله".

وقال عضو مجلس النواب السابق حنين قدو ان "الكويتيين ما زالوا يعيشون بعقلية الماضي ولا يستوعبون التغيرات الجديدة التي حصلت في البلاد".

وأضاف قدو في تصريح صحفي ان "هذا الموقف موجه للشعب العراقي وليس إلى الحكومة لأن الحكومة منتخبة وهي ممثل الشعب"، مشيرا إلى ان "الحكومة الحالية ليست كسابقتها"، في إشارة إلى النظام السابق.

من جانبه قال عضو التحالف الوطني الشيخ خالد الملا ان "الحل الأمثل هو اللجوء إلى المحاكم الدولية لإنهاء الخلاف بين الطرفين"، مشددا على "ضرورة تحريك الرأي العام حول عدم قانونية القرار ٨٣٣ كونه فرض على العراق بقوة".

وأضاف الملا ان "التباطؤ لا يخدم العراق لأن الكويت ماضية في تنفيذ ميناء مبارك"، لافتا إلى "ان "الكويت لا تتصرف وحدها بل هناك ضغوط من دول الخليج هدفها مضايقة العراق والضغط على حكومته".

وكان وزير النقل هادي العامري قال ان "قيام الكويت بإنشاء ميناء مبارك يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي ٨٣٣ الخاص بترسيم الحدود بين العراق والكويت".

وأضاف العامري ان "هذا القرار ينص على حرية الملاحة الآمنة دون أية إعاقة وان الممر المؤدي إلى ميناء مبارك صرف عليه العراق أموالا طائلة، لذا فإن وجود ميناء مبارك في هذا المكان يجعل الممر ضمن الميناء الكويتي، وتنتفي فائدة العراق منه".

وتابع العامري انه "إذا أصر الجانب الكويتي على بناء ميناء مبارك في هذا المكان فان ذلك يجعل العراق في حل من قرار مجلس الأمن المذكور".

وكان مدير شركة الموانئ العراقية صلاح خضير عبود قال ان "استمرار عمليات الحفر والردم وامتداد حاجز الأمواج والرصيف الخدمي للمشروع الكويتي سيحول جزءا من القناة الملاحية العراقية إلى جزيرة".

وأضاف عبود ان "لسان ميناء مبارك يمتد بطول ١٨٠٠ متر وتبعد آخر نقطة منه بنحو ٣٠٠ متر عن القناة الملاحية، ما يؤثر بشكل كبير على حركة السفن والبواخر الداخلة إلى العراق".

وذكر عبود أن "سحب موقع إنشاء ميناء مبارك بمسافة خمسة أميال بعيدا عن القناة الملاحية العراقية سيحل الأزمة ويثبت حسن نية الجانب الكويتي".

وأوضح عبود ان "لسان الميناء الكويتي سيشكل جزيرة تقع على الحافات النهائية للحدود البحرية التي تم ترسيمها بعد ١٩٩١، وهذا مخالف للقرار ٨٣٣ الذي ألزم الطرفين بحرية الملاحة، فضلا عن انه سيحول هذه الجزيرة إلى حدود جديدة تدخل ضمن القناة الملاحية للأراضي الكويتية".

وكان مصدر برلماني عراقي قال مؤخرا ان جلسة خاصة ستعقد في ١٣حزيران/ يونيو الجاري، لمناقشة تداعيات عزم الكويت إنشاء ميناء مبارك وانعكاساته السلبية على قناة العراق الملاحية.

وأضاف المصدر ان قرارا برلمانيا سوف يتخذ في الجلسة التي ستشهد الكشف عن خرائط ومخططات تبين مدى الضرر الذي سيلحق بالعراق جراء إنشاء الميناء.

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر القرار رقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣ وينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم عبر تشكيل لجنة دولية، الأمر الذي رفضه نظام الرئيس السابق صدام حسين أولاً، إلا أنه وافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤عقب ضغوط دولية.

ويؤكد المسؤولون العراقيون أن ترسيم الحدود بين البلدين تم بالقوة، وأدى إلى استقطاع أراض عراقية من ناحية صفوان وقضاء أم قصر، فضلاً عن تقليص مساحة المياه الإقليمية العراقية.

وقد حث السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون العراق في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وبخاصة في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) بشأن ترسيم الحدود بينهما للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

يذكر أن ملف الخلافات الحدودية والنفطية بين العراق والكويت، بدأ بعد أن قررت بريطانيا في العام ١٩٦١ منح الاستقلال للكويت، ورفض رئيس الوزراء الراحل عبد الكريم قاسم الاعتراف بها، ودعا حينذاك إلى ضم الكويت لقضاء البصرة، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة العراقية التي سيطر عليها حزب البعث عام ١٩٦٣ بعد إسقاطه نظام عبد الكريم قاسم، باستقلال الكويت بصفقة ذكر بعض المؤرخين أنها تمت في مقابل إعطاء الحكومة العراقية مبالغ مالية بسبب العجز الذي كانت تعانيه، إلا أن الرئيس السابق صدام حسين الذي ينتمي إلى الحزب نفسه، قرر في الثاني من آب/أغسطس عام ١٩٩٠ غزو الكويت على خلفية مشاكل بشأن الحدود وترسميها والصراع على بعض الآبار النفطية وتم أخراج قواته بالقوة العسكرية وفرض مجلس الأمن الدولي عليه عدة عقوبات.

الجثـث الطافيـة في الأنـهـار لاتـــزال تـــؤرّق العـراقيـين

بغداد / متابعة المدى

بغداد: يبدو نهرا دجلة والفرات وروافدهما وبحيرات الثرثار والحبانية والرزازة اماكن مثالية للتخلص من الجثث العراقية خلال سنوات من الصراع الطائفي.

وعلى رغم انحسار أعداد الجثث الطافية على نهري دجلة والفرات وروافدها الكبيرة المارة في المدن بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠٠٩ وإلى الآن، إلا أن هذه الظاهرة مازالت متناوبة الحدوث بين فترة وأخرى.

ففي منطقة قرب مدينة بابل الأثرية، التي تبعد حوالي ٥ كم شمال مدينة الحلة الواقعة في جنوب بغداد، عثر هذا الأسبوع على جثة مقطعة الأوصال موضوعة في كيس من البلاستك في نهر الحلة. وفي الشهر الماضي، انتشلت الشرطة العراقية جثثًا مقطعة لأربعة شبان، لم تعرف هوياتهم من النهر أيضًا.

وبحسب (حسين أحمد) في مستشفى الحلة الجمهوري فإن فحوصات الطب العدلي تشير الى ان بعض الجثث قطّعت من الوسط، والقسم الآخر مفصول الأطراف.

وكان مواطنون ابلغوا السلطات الأمنية بوجود أكياس تحتوي على جثث متفسخة، يصعب التعرف إلى أصحابها.

الجدير بالذكر أن منطقة شمال الحلة، وعلى طول الشريط المحاذي الى بغداد، تضم خليطًا سكانيًا من مذاهب مختلفة، وكان مسرحًا لأعمال طائفية انتقامية بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، حيث تزايدت ظاهرة الجثث الطافية في الأنهار العراقية بشكل بارز، في سنوات الاقتتال الطائفي في تلك المنطقة.

وبالقرب من منطقة اليوسفية وتقع بين مدينتي المحمودية والفلوجة، حيث يمر نهر دجلة ملتفًا حول البساتين باتجاه الصويرة، التي تبعد حوالي مائة كم جنوب بغداد، عثر على مئات الجثث في النهر، ليصبح منظر الجثث الطافية ظاهرة يومية في تلك السنوات.

رواية شاهد عيان

يتحدث البستاني محي الجنابي عن عثور الفلاحين على عشرات الجثث التي يدفعها النهر في غالب الاحيان باتجاه الشاطئ. ولا تستطيع الجهات المختصة في معظم الاحيان من التعرف إلى الجثث بسبب تفسخها.

ويروي محمد الحسيني، الساكن في منطقة الكرادة في بغداد، ان جثة اخيه المفقود منذ اشهر تم العثور عليها بالصدفة في شاطي نهر دجلة عند مقتربات النهر في مدينة الصويرة، التي تقع على نحو ٥٥ كيلومترًا جنوب العاصمة، وهي مشهورة بمناطقها الزراعية وبساتين الفواكه والنخيل.

ويشير محمد الى ان شقيقه المدرّس لم يكن ذا انتماءات سياسية او عداوات شخصية. ويخمّن الحسيني قتله ورمي جثته في النهر الى دوافع السرقة، بعدما انخفضت اعمال القتل الطائفية بشكل كبير جدًا في بغداد ومدن العراق.

ويضيف الحسيني ان الشرطة ابلغته انها تتابع خيوط عصابة تقتل لأغراض السرقة وترمي الجثث في الأنهار.

ويصف جثة أخيه بأنها كانت متفسخة، حيث كان أخوه يرتدي ملابسه كاملة، ولا تظهر على الجثة إصابات ظاهرية أو آثار تعذيب، ما يؤيد أن القتل لأغراض السرقة.

وغالبًا ما تتعرض جثث المغدور بهم لأسباب طائفية أو سياسية إلى التمثيل والتشوهات وآثار التعذيب بدوافع الانتقام.

وفي نهر دجلة أيضًا انتشلت خلال هذا الاسبوع جثتي امرأتين في شرق تكريت الوقعة في شمال العاصمة بغداد.

ظاهرة نادرة في السبعينيات

قصة الجثث الطافية في الأنهار الرئيسة في العراق ليست جديدة، لكنها كانت على ندرتها تعدّ خبرًا مثيرًا في وقت من الاوقات، لاسيما جثث لأناس غرقوا أثناء السباحة.

ويروي الحسيني انه في كل عام كانت تصادفك في السبعينيات والستينيات جثة أو جثتين طافيتان على الاكثر، لأناس غرقوا لعدم معرفتهم السباحة او جراء حادث غير مقصود.

وكان العثور على جثة في نهر دجلة في ذلك الوقت يعد خبرًا استثنائيًا ينتشر في المناطق المجاورة انتشار النار في الهشيم، ويتنادى أبناء القرى لإخراج الجثة او البحث عن أخرى غطست في البحر، مشكلين فرقًا تتعاون في ما بينها لمسح النهر في جزئه الجاري في مناطقهم.

وفي أوقات العنف الطائفي، اضطر بعض السكان الى وضع شبكات في عرض النهر لالتقاط الجثث الجارية مع المياه.

ويتحدث الحسيني أنه بين الأعوام ٢٠٠٤ والى العام ٢٠٠٧ كان اليوم الذي لا تلتقط فيه الشبكة جثثًا يومًا سعيدًا.

الفتن الطائفية

رغم ان المنطقة تسكنها عشائر من مذاهب مختلفة، الا انها كانت تتعاون في ما بينها لجمع الجثث وتسلميها الى الجهات المختصة. لكن المشكلة - بحسب الحسيني - ان المسلحين هم من كانوا يعوقون عمل العشائر ويحاولون إضفاء صبغة طائفية على عمليات انتشار الجثث.

ويشير الحسيني الى مقبرة جماعية لتسع جثث في بستان مطل على نهر دجلة عند جزئه قبل دخوله مدينة الصويرة، حيث دفنت هذه الجثث من دون التعرف إلى هويتها في العام ٢٠٠٥، ويومها كان الوضع الأمني سيئًا في تلك المناطق، الى درجة انه كان يتعذر تسليم الجثث حتى الى الجهات الأمنية او الطب العدلي.

يتذكر الحسيني كيف ان الجثث كانت مشوهة، وعليها اثار تعذيب وطلقات نارية، ويرجح ان هذه الجثث لضحايا العنف الطائفي الذين اختطفوا في بغداد، وتمت تصفيتهم في بساتين اللطيفية.

انتشال الاهالي أيضًا في جزء نهر دجلة في شمال الصويرة في العام ٢٠٠٥ جثة فتاة جامعية، تبين في ما بعد انها اغتصبت وعذبت لتلقى جثتها في ما بعد في نهر دجلة. كما انتشلت أيضًا رؤوس شباب وأطفال وضعت في أكياس.

أحدث جريمة... رمي الأطفال مع الأثقال في النهر

يبدو ان النهرين الخالدين سيظلان شاهدين على الكثير من عمليات قتل الأبرياء، ففي أحدث جريمة دوّنت ضفتا النهرين تفاصيلها، تعرّض جماعة مسلحة الى زفة عرس آتية من منطقة الدجيل الى التاجي في مايو ٢٠١١ حين عزل الرجال والنساء والأطفال، كل على انفراد، ثم قتل الرجال بطلقات نارية، وتم التخلص من جثثهم برميها في النهر، ثم اغتصاب النساء واحدة تلو الأخرى.

والأبشع في العملية هو وضع الأثقال في رقاب خمسة عشر طفلا، ورميهم في النهر، بحسب اعترافات رئيس الجماعة فراس حسن فليح، الحامل بكالوريوس علوم سياسية من جامعة بغداد وماجستير من معهد التاريخ العربي، ويعمل في منظمة حقوق الإنسان بصفة مدير السجون والمعتقلات، حيث اعترف انه انتمى الى مجموعة مسلحة في العام ٢٠٠٥.

ومن اكثر المسطحات المائية التي استخدمت من قبل الجماعات المسلحة بحيرات الثرثار والحبانية والرزازة التي كانت مسرحًا للنشاط العنفي والتخلص من الضحايا برمي جثثهم في الماء.

وتضم بحيرة الثرثار) الكثير من الجثث الطافية والغاطسة على حد سواء، حيث كانت المنطقة معقلاً لمسلحين احتموا بالماء والأنفاق في تلك المناطق، وكثرة الجثث هذه اضطرت (ابو محسن) وهو صياد معروف في تلك المناطق الى ترك مهنة الصيد والهجرة الى منطقة اللطيفية، حيث يسكن بعض من أفراد عشيرته، إذ أخبرنا عند لقائه بأن ما نتكلم عنه حول الجثث في مياه دجلة لا يقارن بما تضمه بحيرة الثرثار، التي شبع فيها السمك من اللحم البشري بحسب وصفه.

ويصف ابو محسن كيف ان المسلحين كانوا يجلبون الضحايا مكتوفي الأيدي، ويطلقون عليهم الرصاص، على شاطئ البحيرة، ليجرفهم الماء إلى القاع.

ويدعو السلطات المختصة إلى اجراء عملية مسح دقيق للبحيرات، التي كانت مرتعًا للمسلحين، بغية انتشال الجثث الغاطسة، ويؤكد أن هذا العمل يحمل بين أهدافه معاني إنسانية